

إكسايث الغانم» تطلق كاميرا فيليب فيديو بالتعاون مع «سيسكو»

بلغ عدد الكاميرات المبيعة نحو 6 ملايين كاميرا في سنة 2010 وحازت نسبة 20٪ من الحصة السوقية.

ولفت إلى أن جميع كاميرات فيليب فيديو محملة ببرنامج flip share وهو برنامج فوري يسمح للمستخدمين بتنظيم وتنقيح وتبادل لقطات فيديو. وقال روهيت انه يمكن للمستهلكين وصل كاميراتهم ذراع usb في الكمبيوتر الشخصي أو mac من أجل النفاذ إلى واجهة flip share للكاميرا وعلى صعيد متصل، توقع مدير الشراء في شركة الغانم روهيت جاندوترا، رواج منتج فيليب داخل الكويت وتحقيقه لمبيعات جيدة، مشيراً إلى أن أسعار الكاميرا تتراوح بين 53 و70 ديناراً. وأشار إلى أن كاميرا فيليب لاقت رواجاً داخل أميركا حيث

بان كاميرا فيليب فيديو ستحتت نفسها كإكسسوار شعبي وتشكل جزءاً أساسياً من أسلوب الحياة في الكويت.

من جانبه، قال نائب الرئيس في مؤسسة الغانم شهيد خان: «تعد شركة اكسايث الغانم الموزع الأضخم لمنتجات «سيسكو» الإلكترونية الاستهلاكية في الشرق الأوسط من هذا المنطلق فهي ستوفر فرصة تجربة منتجات فيليب المحببة عالمياً للكويت».

على صعيد متصل، توقع مدير الشراء في شركة الغانم روهيت جاندوترا، رواج منتج فيليب داخل الكويت وتحقيقه لمبيعات جيدة، مشيراً إلى أن أسعار الكاميرا تتراوح بين 53 و70 ديناراً. وأشار إلى أن كاميرا فيليب لاقت رواجاً داخل أميركا حيث



فريقاً عمل «إكسايث الغانم» و«سيسكو» خلال إطلاق الكاميرا الجديدة



جانب من المؤتمر الصحفي

أعلنت «سيسكو» إطلاق كاميرا فيليب فيديو لأول مرة في الكويت خلال الشهر الجاري مع إطلاق «Flip ultra و Flip Mino HD» عالية التعريف وذلك بواسطة شركة الغانم شريكها في الكويت.

وبهذه المناسبة قال المدير الإداري للأسواق الناشئة لـ «سيسكو» للمنتجات الاستهلاكية محمد معراج هدي أن الكويت تشكل سوقاً أساسياً للمنتجات الاستهلاكية، مشيراً إلى أهم مميزات كاميرا فيليب.

وأضاف خلال حفل الإطلاق أن إمكانية فيليب لتصوير الفيديو والتبادل تشكل طريقة مثالية لتجارب التبادل والبقاء على اتصال بالنسبة لشريحة الشباب ومجتمع الإنترنت المتنامي. وتابع: «نحن على ثقة تامة

«المعهد العربي»: على دول الخليج تعظيم نمو الأنشطة الحقيقية



أحمد الكواز متحدثاً في الندوة

شدد المعهد العربي للتخطيط على ضرورة «تعظيم نمو الأنشطة الحقيقية في دول مجلس التعاون الخليجي بدلا من الأنشطة المالية»، ملاحظاً أن «تنوع مصادر دخل دول المجلس من خلال دمج الأنشطة المالية بأسواق المال الدولية»، أدى إلى خسائر ملحوظة بعد العام 2008.

وعقد المعهد العربي للتخطيط امس حلقة نقاشية بعنوان «تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي».

وتناولت دراسة للخبير في المعهد أحمد الكواز، عن النمط الربعي للتنمية في دول المجلس وعلاقته بظاهرة «المرض الهولندي» من حيث تضخم الأنشطة الخدمية واتجاه أسعار الصرف الحقيقية بالارتفاع، بالإضافة إلى عدد من الاختلالات الداخلية والخارجية المرتبطة بهذا المرض وتلك الصفة الريعية.

كذلك تناولت الدراسة مصادر النمو الصناعي، واختلالات السكان والعمل في بلدان المجلس. ولأحد الكواز في هذا الإطار «ارتفاع نسبة التوزيع العمري الشاب إلى إجمالي السكان (49 - 15 سنة) في دول المجلس، مشيراً إلى أن هذه النسبة «تتجه إلى الارتفاع في كل دول المجلس مع ما يترتب على ذلك من ضغوط في مجال توفير فرص العمل».

ولفت إلى «اختلال في مجال تشغيل العمالة المواطنة والوافدة في القطاعين العام والخاص»، وإلى «تواضع نتائج الجهود في مجال التنسيق ما بين مخرجات النظام التعليمي، واحتياجات سوق العمل، إذ تصل نسبة خريجي الجامعات من التخصصات الإنسانية إلى حوالي 70٪ في بعض دول المجلس».

وشدد الكواز على أن «التنوع مطلب تنموي ملح خاصة بالنسبة للدول التي تقترب من استنفاد مواردها النفطية (البحرين وعمان)». وأضاف «لا يرتبط مطلب التنوع بالاحتياجات النفطية، بل عبر النمو السكاني المتزايد، ويشير في هذا السياق إلى أن «معدل نمو السكان السنوي يصل إلى أقصاه في حالة قطر وهو 10٪ لعام 2009 بعد أن كان 8٪ عام 1980، ويصل إلى نحو 3٪ في حالة الإمارات عام 2009، و10٪ عام 1980، ويستقر عند نحو 2٪ في بقية دول المجلس لعام 2009، بعد أن كان نحو 4٪ في حالة البحرين، و6٪ في حالة الكويت، و5٪ في حالة عمان، و6٪ في حالة السعودية عام 1980».

واعتبر أن «دور القطاع الخاص غير النفطية مهم جدا في حل مشكلة التنوع» في ظل «ضغوط الفئات العمرية الشابة الداخلة إلى سوق العمل بدول المجلس، ومحدودية القطاع الحكومي في توليف الخريجين وطالبي العمل».

«الدولية للمشاريع» توقع اتفاق وكالة حصرية مع «كيونج دونغ»

أعلنت المجموعة الدولية للمشاريع الصناعية عن نجاحها في توقيع اتفاقية وكالة حصرية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع شركة كيونج دونغ الكورية العالمية لأنظمة مواقف السيارات الآلية الرأسية الذكية وذلك بعد عام من المفاوضات والزيارات المتبادلة.

وشددت المجموعة في بيان صحفي بمناسبة توقيع الاتفاق على أهمية تلك الخطوة التي تأتي لتأتي مواكبة متطلبات أسواق الشرق الأوسط من تلك الخدمة بالغة الأهمية لاسيما مع التزايد المستمر في أعداد السيارات في الكويت و15 دولة عربية تغطيها الاتفاقية.

وأشارت الشركة إلى أن الاتفاقية ستتمكن المجموعة من تقديم حلول تكنولوجية جديدة على الأسواق العربية في مجال مواقف السيارات تساهم في حل المشاكل الصعبة التي تواجه معظم الدول وخصوصاً في المدن والمناطق التجارية شديدة الازدحام نتيجة لعدم توفر مساحات الأراضي اللازمة لإنجاز التوسع الأفقي لمواقف السيارات.

وأضافت أنها حرصت على الاتفاق مع شركة كيونج دونغ الكورية لكونها واحدة من الشركات العالمية القليلة المتخصصة في هذا المجال ولما لها من خبرة طويلة تمتد إلى نحو 25 عاماً في استخدام مواقف السيارات الرأسية التي تستخدم أقل مساحة ممكنة لإصطاف السيارات.

وأوضحت «الدولية للمشاريع» أن حلول الشركة الكورية تقوم على استخدام مساحة كافية لصف سياراتين في صف حتى 15 سيارة بشكل رأسي حيث تعتمد تلك الأنظمة على استخدام أسلوب تشكيل الحديد والحركات الكهربائية كمصدر للطاقة الصديقة للبيئة، فضلاً عن إمكانيات التصميم والتعديل للتصميم بما يتناسب مع حجم وطول وارتفاع وعرض ووزن السيارة والمساحة المخصصة بفئات مختلفة.

إعلان تذكيري دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية شركة الإتصالات المتنقلة ش.م.ك - زين



يسر مجلس الإدارة دعوة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية المقرر إنعقادهما يوم الثلاثاء الموافق 2011/4/12 في تمام الساعة العاشرة صباحاً في مقر الشركة الكائن في الشويخ - شارع المطار - الدور الأرضي، وذلك للنظر في جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية.

أولاً: جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والمصادقة عليه.
3. مناقشة الحسابات الختامية والميزانية السنوية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والمصادقة عليهما.
4. الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة (200%) من رأس المال بواقع (200 فلس) للسهم الواحد (بعد طرح أسهم الخزينة) وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة في تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية.
5. الموافقة على تحويل مبلغ 66,882,000 دينار كويتي إلى الإحتياطي القانوني من أرباح السنة المالية المنتهية في 2010/12/31.
6. الموافقة على توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 بمقدار 32,000 د.ك (فقط إثنان وثلاثون ألف دينار كويتي لا غير).
7. الموافقة على تجديد تفويض مجلس الإدارة لشراء أو بيع 10% من أسهم الشركة وذلك وفقاً لما ينص عليه القانون رقم 132 / 1986 والقرارات التنفيذية للقانون المذكور.
8. الموافقة على إصدار عدد 24,447,976 سهم تمثل المرحلة الخامسة لنظام خيار شراء الأسهم للموظفين بنسبة 19.3% من إجمالي أسهم النظام وتسدّد على دفعات.
9. الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
10. الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بإصدار سندات لحامله بالدينار الكويتي 433,198,263.700 د.ك (فقط أربعمائة وثلاثة وثلاثون مليون ومائة وثمانية وتسعون ألف ومائتان وثلاثة وستون دينار كويتي وسبعمائة فلس لا غير) أو أي عملة أخرى تعادل نفس القيمة.
11. الموافقة على إخلاء طرف السادة / أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31.
12. الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية التي تنتهي في 2011/12/31 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم.
13. إنتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة للفترة القادمة التي مدتها ثلاث سنوات.

ثانياً: جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية:

البند الأول:

تخفيض رأس المال المصرح 431,509,711.700 د.ك مؤرّج على 4,315,097,117 سهم إلى رأس المال المدفوع 430,753,466.100 د.ك مؤرّج على 4,307,534,661 سهم بمقدار 756,245.600 د.ك مؤرّج على 7,562,456 سهم، وهو ما يمثل عدد الأسهم غير المستخدمة من الأسهم الصادرة في إطار نظام خيار شراء الأسهم للموظفين بموجب قرار الجمعية العمومية المتعددة في تاريخ 27 مايو 2010.

البند الثاني:

زيادة رأس مال الشركة من 430,753,466.100 د.ك (فقط أربعمائة وثلاثون مليون وسبعمائة وثلاثة وخمسون ألف وأربعمائة وستة وستون دينار كويتي ومائة فلس لا غير) مؤرّج على 4,307,534,661 سهم إلى 433,198,263.700 د.ك (فقط أربعمائة وثلاثة وثلاثون مليون ومائة وثمانية وتسعون ألف ومائتان وثلاثة وستون دينار كويتي وسبعمائة فلس لا غير) مؤرّج على 4,331,982,637 سهم، وتخصّص هذه الزيادة لنظام خيار شراء الأسهم للموظفين.

البند الثالث:

تعديل المادة رقم (28) من النظام الأساسي.

النص الحالي:

لمجلس الإدارة الحق في شراء وبيع المتقولات والعقارات كما أنه له حق التصرف في أصول الشركة كلها أو بعضها بالبيع أو بغيره من عقود المعاوضات لقاء الثمن الذي يراه مجزياً وعلى وجه الخصوص لقاء الأسهم أو الحصص وغيرها من الأوراق المالية التي تصدرها شركة أخرى وكذلك له الحق في اقتراض الأموال أو الحصول عليها بالطريقة التي يراها مناسبة بالداخل والخارج والاستئجار والتأجير وله القيام بكل ما يلزم لمباشرة كل عمل يدخل في أغراض الشركة. ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات وعقد القروض بضمن عقارات الشركة وكذلك لمجلس الإدارة التصريح برفع كل دعوى والدفاع على مصلحة الشركة أمام القضاء سواء كانت الشركة ومدعية أو مدعى عليها وله إبرام الصلح والتحكيم وشطب القيود والتنازل عن الحقوق سواء كان التنازل بمقابل أو غير مقابل وتقدير كيفية استعمال أموال الشركة بما في ذلك مالها الإحتياطي وعلى العموم إدارة أعمال الشركة على الوجه الأصح.

النص المقترح:

لمجلس الإدارة الحق في شراء وبيع المتقولات والعقارات كما أنه له حق التصرف في أصول الشركة كلها أو بعضها بالبيع أو بغيره من عقود المعاوضات لقاء الثمن الذي يراه مجزياً وعلى وجه الخصوص لقاء الأسهم أو الحصص وغيرها من الأوراق المالية التي تصدرها شركة أخرى وكذلك له الحق في اقتراض الأموال أو الحصول عليها بالطريقة التي يراها مناسبة بالداخل والخارج والاستئجار والتأجير وله القيام بكل ما يلزم لمباشرة كل عمل يدخل في أغراض الشركة. ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات وعقد القروض بضمن عقارات الشركة كما يجوز لمجلس الإدارة إقراض الشركات التابعة والزميلة وغير طبقاً للشروط التي يراها الشركة موافقة لمصالح الشركة وكذلك لمجلس الإدارة التصريح برفع كل دعوى والدفاع على مصلحة الشركة أمام القضاء سواء كانت الشركة ومدعية أو مدعى عليها وله إبرام الصلح والتحكيم وشطب القيود والتنازل عن الحقوق سواء كان التنازل بمقابل أو غير مقابل وتقدير كيفية استعمال أموال الشركة بما في ذلك مالها الإحتياطي وعلى العموم إدارة أعمال الشركة على الوجه الأصح.

البند الرابع:

تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي.

النص الحالي:

حدّد رأس مال الشركة بمبلغ 431,509,711.700 د.ك، مؤرّج على (4,315,097,117) سهم، قيمة كل سهم (100) فلس وجميع الأسهم نقدية.

النص المقترح:

حدّد رأس مال الشركة بمبلغ 433,198,263.700 د.ك، مؤرّج على (4,331,982,637) سهم، قيمة كل سهم (100) فلس وجميع الأسهم نقدية.

يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق، شارع الخليج العربي، برج أحمد (الدور الخامس - هاتف رقم 22464565 - 22464565)، مصطحبين معهم شهادات الأسهم أو إشعارات التحويل الأصلية لإستلام بطاقات الحضور وجدولي أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية. يمكن للسادة المساهمين الراغبين بتزجيش أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة التقدّم لتسجيل أسمائهم لدى الجمعية العامة في مقر إنعقادها.

والله ولي التوفيق،
مجلس الإدارة

ملاحظة: يمكنكم الإطلاع على جدولي الجمعية العامة العادية وغير العادية من خلال زيارتكم لموقع الشركة الإلكتروني.